الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
7 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد تافروف (الرئيس) ..... (بلغاريا)

المحتويات

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

(أ) النهوض بالمرأة (تابع)

(ب) تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-51107X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠

البند ٢٨ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/68/121)

(أ) **النهوض بالمرأة** (تابع) (A/68/38، و A/68/178، و A/68/179، و A/68/184، و A/68/340)

(ب) **تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة** (تابع) (A/68/175)

١ - **السيدة استراشويتز** (ليختنشتاين): حثت جميع الدول والكيانات ذات الصلة على تنفيذ الالتزامات الواردة في الاستنتاجات المتفق عليها بشأن العنف ضد المرأة التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة في دوراتها السابعة والخمسين. وقد أيدت ليختنشتاين إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي أثناء النزاع ورحبت باعتماد قرار مجلس الأمن ٢١٠٦ (٢٠١٣)؛ وبعثت المبادرتان برسالة واضحة مفادها أن العنف الجنسي غير مقبول وأنه يجب مضاعفة الجهود المبذولة لمكافحته.

٢ - واستطردت قائلة إن استمرار ثقافة الافلات من العقاب تشكل تحديا خطيرا في مجال العنف ضد المرأة والعنف الجنسي. ويجب على الدول أن تزيد الوعي، وأن تبني الثقة في نظمها القضائية الوطنية وأن تكفل اخضاع الذين ينتهكون حقوق المرأة للمساءلة. وفضلا عن ذلك، يجب تدريب الموظفين على توفير الدعم للضحايا والتأكد من حصولهن على الحماية والانتصاف. وأشارت إلى أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية اعترف بالعنف الجنسي بوصفه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وأن المحكمة توجه الاتهام حاليا إلى ١٨ فردا بارتكاب جرائم جنسية.

٣ - وأردفت قائلة إنه لما كانت المرأة ما زالت مستبعدة من عملية صنع القرار، فإن حقوقها واحتياجاتها كثيرا ما تهمل في اتفاقات السلام والترتيبات المؤسسية. ولذلك يجب على الدول أن تفعل المزيد لحماية حقوق المرأة في الاشتراك على قدم المساواة وعلى جميع المستويات، خاصة في أوقات التحول السياسي. وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن يؤكد مجلس الأمن على النحو الواجب أهمية اشتراك المرأة على قدم المساواة في العدالة الانتقالية في مناقشاته المفتوحة بشأن الموضوع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. ويجب أن تضرب الأمم المتحدة المثل وأن تعين مزيدا من النساء كقائدات في عمليات الوساطة والعمليات الانتقالية الأخرى.

٤ - واختتمت قائلة إنه برغم الالتزامات المتكررة والإنجازات في إطار العمل القانوني لتعزيز حقوق المرأة، ما زال العنف ضد المرأة سائدا، ومن المثير للقلق بوجه خاص أن المعايير الواردة في منهاج عمل بيجين ما زالت تعتبر قابلة للتفاوض. وتؤيد ليختنشتاين بقوة إدراج هدف جنساني قائم بذاته وإدماج القضايا الجنسانية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأكملها.

٥ - **السيد راكوفسكي** (الاتحاد الروسي): أعاد تأكيد دعم حكومته للجنة وضع المرأة بوصفها المحفل الحكومي الدولي الرئيسي للحوار البناء بين جميع المجموعات الإقليمية للدول بشأن القضايا ذات الصلة بنوع الجنس، وقال إن أي محاولات للنيل من سمعة اللجنة وللسماح بقيام هيئات أخرى بالاستيلاء على سلطاتها ووظائفها غير مقبول. مع اقتراب الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، يثق وفد بلده في أنه، كما كان في الماضي، سيجري العمل الموضوعي المتعلق باستعراض تنفيذ قرارات المؤتمر العالمي

الرابع في اللجان الإقليمية، وأن اللجنة ستجري الاستعراض على الصعيد الدولي في دورتها التاسعة والخمسين في عام ٢٠١٥.

٦ - واستطرد قائلا إنه يجب المحافظة على الترابط بين الاتجاه العام للسياسة ووضع المعايير التي تضطلع بها لجنة وضع المرأة والاستراتيجيات التنفيذية التي حددتها المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة). ودعا هيئة الأمم المتحدة للمرأة للعمل ليس مع البلدان النامية فحسب بل أيضا مع البلدان المتقدمة النمو، بالنظر إلى أن ولايتها تشمل جميع مجموعات الدول بدون استثناء. ووجودها على الأرض مقبول فقط بناء على طلب الدول المعنية وبموافقتها. ويجب تنسيق أنشطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع عمل برامج الأمم المتحدة الأخرى ومع هيئات الأمم المتحدة المتواجدة بالفعل في فرادى البلدان.

٧ - واختتم قائلا إنه بالنظر إلى الدور الأساسي للمساواة الاقتصادية للمرأة والاستقلال في تحقيق المساواة بين الجنسين، يعمل الاتحاد الروسي جاهدا لضمان تمتع المرأة بالمساواة في الحصول على التعليم والعمل بغية تحقيق امكاناتهن والمحافظة على توازن العمل - الحياة. وتؤيد حكومته رأي منظمة العمل الدولية القائل بأنه يتعين أن تؤدي المساواة بين الجنسين دورا مركزيا في تحقيق العمالة الكاملة والعمل الكريم للجميع.

٨ - **السيدة لويو** (سويسرا): قالت إن الحاجة تدعو إلى تعزيز الجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد النساء والبنات، من ناحية المنع، والحماية والاستجابة؛ ومن الأهمية معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة. ولتحقيق ذلك، وقعت حكومتها في الآونة الأخيرة اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع ومكافحة العنف ضد المرأة والعنف المترلي. وترحب سويسرا بالجهود المستمرة لوضع حد للزواج المبكر والقسري - وهو انتهاك خطير لحقوق الإنسان وممارسة تقليدية ضارة. ينبغي استعراض القيم التقليدية في ضوء تأثيرها على إدامة عدم المساواة بين الجنسين.

٩ - واستطردت قائلة إنه اقتناعا بأن لجميع النساء والبنات الحق في السيطرة على أجسامهن والتحرر من الإكراه والعنف الجنسي، التزم وفد بلدها بتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة. وإذ تلاحظ سويسرا ارتفاع نسبة الإفلات من العقاب بين مرتكبي العنف الجنسي والجنساني أثناء الصراع المسلح وبعده وفي حالات الكوارث، فإنها تدعو الدول إلى الوفاء بالتزامها بالتحقيق، والمقاضاة والمعاقبة على الجرائم التي ترتكب ضد النساء والبنات.

١٠ - واختتمت قائلة إن تمكين النساء والبنات يمثل شرطا مسبقا وقوة دافعة كبيرة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي. وعلى أمل أن تعالج المناقشة المستمرة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التفاوتات بين الجنسين على نطاق العالم، تؤيد سويسرا الهدف القائم بذاته المتعلق بالمساواة بين الجنسين ومعالجة المساواة بين الجنسين بوصفها قضية شاملة لعدة قطاعات في جميع الأهداف الأخرى. ويجب أيضا أن تتاح للمرأة سبل الحصول على الحماية الاجتماعية غير المتعلقة بالدخل التي ستقدر أهمية الكمية الهائلة من الوقت الذي تستثمره في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ويحث وفد بلدها الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري على أن تفعل ذلك.

١١ - **السيدة مارتينيز** (المكسيك): قالت إن من الأهمية جعل نوع الجنس قضية شاملة لعدة قطاعات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والتأكيد بوجه خاص على حالة النساء والبنات. وترحب المكسيك بقيام لجنة وضع المرأة في دورتها

السابعة والخمسين باعتماد أول وثيقة للأمم المتحدة تذكر العنف الجنساني صراحة. ويجب إدراج منظور جنساني بصورة منهجية، لا سيما في المجالات التي يحرز فيها تقدم ضئيل، مثل حالات الصراع. وتولي حكومتها أيضا أولوية لقضيتي الهجرة الدولية والاتجار بالبشر.

١٢ - واختتمت قائلة إن حكومتها أدرجت نوع الجنس كعنصر شامل في خطتها الوطنية للتنمية؛ وتتضمن استراتيجيتها القضاء على القوالب الجنسانية وتنفذ سياسات عامة شاملة، بما في ذلك العمل الايجابي من أجل المرأة. ويعمل المعهد القومي للمرأة على تعزيز الاشتراك الاقتصادي للمرأة، مع التأكيد بوجه خاص على نساء الشعوب الأصلية، وتحظى ٣٠ من الـ ٣٢ ولاية مكسيكية بالمساواة بين الجنسين وقوانين مناهضة العنف. والسلطات الاتحادية والمحلية في سبيلها إلى إدراج جريمة قتل الإناث في قوانينها الجنائية. وفضلا عن ذلك، وضعت المحكمة العليا بروتوكول تدريب للقضاة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وعدم التمييز على أساس نوع الجنس. وبرغم الخطوات التي اتخذت بالفعل، ما زالت المكسيك تواجه تحديات كبيرة في تعزيز وحماية حقوق النساء والأطفال. ولذلك ستضاعف حكومة بلدها الجهود التي تبذلها للوفاء بالتزاماتها لمكافحة العنف الجنساني، والتمييز ضد المرأة وعدم المساواة بين الجنسين.

١٣ - **السيد تشو** غوانغ (الصين): قال إن الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين يتيح فرصة لتعزيز الإرادة السياسية لمعالجة التحديات المختلفة التي تواجهها المرأة. وتؤيد الصين إيلاء الاعتبار الكامل لنوع الجنس في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن تشجع الحكومات بقوة اشتراك المرأة في التنمية كوسيلة لضمان بقاء المرأة والنهوض بها وتسهيل الانتعاش الاقتصادي العالمي. وينبغي أن تتخذ تدابير أساسية للقضاء على التمييز في العمالة، وتحسين التدريب على الوظائف، ودعم رائدات المشاريع التجارية وحماية حقوق العاملات ومصالحهن. ويجب إيلاء اهتمام أكبر للمرأة الريفية، التي تمثل القوة الدافعة للتنمية الزراعية والريفية، ولكنها محرومة بالمقارنة بالرجل الريفي والمرأة الحضرية من ناحية إمكانية الحصول على الموارد والفرص المتاحة للتنمية ولفوائد التنمية. ومع تسارع التصنيع والتوسع الحضري في البلدان النامية، يمضي تأنيث الأنشطة الزراعية قدما بسرعة، ومن ثم الحاجة الملحة للعناية بتمكين المرأة الريفية. وأخيرا، يجب إتخاذ تدابير فعالة للقضاء على العنف ضد المرأة. وينبغي أن تعمل جميع البلدان بصورة أكثر جدية لحماية حقوق ومصالح النساء المهاجرات وصون كرامتهن.

١٤ - واختتم قائلا إن إنجازات حكومة بلده في مجال تمكين المرأة وتنميتها تضمنت اعتماد تشريع ضد العنف المترلي وتخصيص أكثر من ١٠٠ بليون يوان في شكل قروض صغيرة وأكثر من ٤ بلايين يوان في شكل قروض بسعر مخفض للنساء، ومساعدة ملايين النساء لبدء أعمالهن التجارية أو البحث عن عمل. وكان اشتراك المرأة على قدم المساواة في الشؤون الاجتماعية - الاقتصادية فعالا في تحقيق أهداف الذكرى المئوية التي وضعتها القيادة الجماعية الجديدة للصين، وهي، بناء مجتمع مزدهر بصورة معتدلة بحلول عام ٢٠٢٠ وتحويل الصين إلى بلد اشتراكي حديث بحلول منتصف القرن. وتحقيق المرأة الصينية هذه الأهداف، سيؤدي بدوره بالتأكيد إلى تعزيز قضية المرأة على الصعيد العالمي.

١٥ - **السيد كورتوريال** (الجمهورية الدومينيكية): قال إن الجمهورية الدومينيكية لديها إطار عمل قانوني يتضمن الانجازات الهامة في مكافحة العنف الجنساني، بما في ذلك دستور عام ٢٠١٠، الذي يحظر جميع أشكال العنف المترلي والجنساني. والتدابير الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على العنف ضد المرأة تشمل سن مجموعة من القوانين ضد العنف المترلي واعتماد عدة خطط وطنية بشأن

العنف ضد المرأة والمعايير الوطنية للرعاية الصحية الشاملة للضحايا. والخدمات الأخرى المقدمة للضحايا تشمل أماكن الايواء وإسداء المشورة، والدعم القانوني والنفسي وخطا ساخنا لحالات الطوارئ على مدار ٢٤ ساعة.

١٦ - واستطرد قائلا إنه برغم التقدم المحرز، فإن العنف ضد المرأة مستمر في بلده. وتكامل الآليات وشبكات الدعم الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة بحاجة إلى تعزيزها وتزويدها بتمويل مخصص. وتحتاج وزارة العمل إلى تحديد التقاسم المنصف للمسؤوليات، بما في ذلك المسؤوليات العائلية، بين المرأة والرجل. ويتمثل التحدي الرئيسي في ضمان إدماج المساواة بين الجنسين ومنع العنف في التعليم الوطني، بغية خلق نظام جديد للقيم تمارس فيه المرأة والرجل المساواة بين الجنسين.

١٧ - واختتم قائلا إن حكومة بلده التزمت بالتبرع لمدة خمس سنوات للميزانية الأساسية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة وستستضيف مركز التدريب العالمي فضلا عن مكتب وطني. وستستضيف الجمهورية الدومينيكية أيضا المؤتمر الإقليمي الثاني عشر المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

١٨ - **السيدة بار – صاده** (إسرائيل): قالت إن قانون حكومة بلدها بشأن الآثار الجنسانية في التشريع يقضي باستعراض جميع مشاريع القوانين من منظور جنساني قبل إصدارها. وتؤيد إسرائيل دعوة هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى إدراج هدف قائم بذاته فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٩ - واستطردت قائلة إنه مع أن المرأة تشكل ثلثي القوى العاملة في العالم وتنتج نصف الأغذية، فإن حصتها في الدخل العالمي وملكية الممتلكات والقيادة منخفضة بصورة لا يمكن تبريرها، وتعرضها للعنف مرتفع بصورة لا يمكن قبولها. واستخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب مكروه بوجه خاص، كما هو الحال فيما يتعلق بالطابع الروتيني لانتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء والبنات في كثير من أنحاء العالم. وبوصفها مؤيدا قويا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وحملة الأمين العام المعنونة ”فلنتحد لإنهاء العنف ضد المرأة“، كانت إسرائيل بلدا مانحا لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإنهاء العنف ضد المرأة.

٢٠ - وأردفت قائلة إنه لما كانت وكالة إسرائيل للتعاون الانمائي الدولي تدرك أن تعليم البنات يمثل استثمارا في بناء مجتمع خال من التحيز والتمييز، فإنها تدير عددا من البرامج التثقيفية للمرأة، بما في ذلك مركز جولدا مائير – جبل الكرمل – الدولي للتدريب، وهو واحد من أقدم مراكز التدريب لتنمية المرأة في العالم. وعندما تولد المرأة دخلها هي، فإنها تعيد استثمار ٩٠ في المائة منه في أسرتها ومجتمعها المحلي. وعلاوة على ذلك، يؤدي تعليم المرأة إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال وارتفاع معدل الالتحاق. وفوق كل ذلك، يمثل الاستثمار في البنات والنساء مسألة متعلقة بحقوق الإنسان الأساسية.

٢١ - واختتمت قائلة إن المساواة بين الجنسين مضمونة في إعلان استقلال إسرائيل عام ١٩٤٨ وجرى تنفيذها من خلال القانون والسياسة العامة. وكان بلدها ثالث بلد في العالم ينتخب سيدة لشغل أعلى مناصبه. وفي منطقة استبعدت فيها المرأة من الحياة العامة في معظم الأحيان، برزت المرأة الاسرائيلية كقائدة في جميع المجالات وعلى جميع مستويات المجتمع. وبالنظر إلى المساهمة البالغة الأهمية التي تقدمها النساء والبنات للتقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وللسلام الدائم، فإنه يجب تمكينها لتصبح شريكا كاملا في المجتمع وتتمتع بالمساواة في الحقوق والفرص.

٢٢ - **السيدة هوسكنغ** (جنوب أفريقيا): قالت إن التقدم المتفاوت المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة ووفيات الأمهات يدعو للقلق؛ ويجب أن تكون حقوق الإنسان للمرأة والتمكين الجنساني مدمجين وأساسيين في خطة التنمية المستقبلية. وقد وفر إنشاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة زخما لإدماج المنظورات الجنسانية في منظومة الأمم المتحدة بأكملها، الأمر الذي أظهر التزاما متجددا بمعالجة الآفة المرعبة للعنف الجنسي وكذلك التحديات المرتبطة باشتراك المرأة في العمليات السياسية، والانتخابية، والمتعلقة بحفظ السلام وبناء السلام في بيئات الصراع وبعد الصراع.

٢٣ - وأردفت قائلة إنه تمشيا مع دستور جنوب أفريقيا، أنشأت حكومتها إطار عمل تشريعي تقدمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة. وتمثل المرأة حوالي ٤٤ في المائة من أعضاء البرلمان والوزراء، وخمسة من تسعة رؤساء مقاطعات. وتحتل جنوب أفريقيا الترتيب الخامس في العالم فيما يتعلق بنسبة النساء بين أعضاء مجالس إدارة الشركات. وتمثل المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة جانبا أساسيا في سياسة الحكومة. ومشروع قانون المساواة بين الجنسين، الذي سيصبح قانونا في عام ٢٠١٣، سيقضي بأن تحقق جميع المنظمات، والكيانات والشركات المساواة بين الجنسين على صعيدي القيادة وصنع القرار. ومع ذلك، تدعو الحاجة إلى عمل الكثير جدا، بالنظر إلى أن المرأة في جنوب أفريقيا، ولا سيما من الفئات التي سبق حرمانها، ما زالت تتحمل عبئا غير متناسب من الفقر، وعدم المساواة والبطالة. والمرأة الريفية ضعيفة بوجه خاص في هذا الصدد. وقد صممت استراتيجية شاملة للتنمية الريفية لتمكين المرأة الريفية وتوفير السبيل للحصول على الفرص والموارد الاقتصادية بضمان أن تكون المرأة، بما في ذلك المرأة المعوقة، المستفيدة الرئيسية من الاصلاح الزراعي. وبالاضافة إلى ذلك، أُدمجت الميزنة المراعية لنوع الجنس على جميع مستويات عمليات الحكومة لتخطيط الميزانية.

٢٤ - واختتمت قائلة إنه كما هي الحال في البلدان الأخرى ذات المجتمعات المحلية التقليدية والريفية الكبيرة، كثيرا ما تكون المرأة في جنوب أفريقيا معتمدة ماليا على الأقارب الذكور وضعيفة أمام مخاطر العنف الجنساني. ولذلك تضاعف حكومتها مكافحة ذلك العنف من خلال المجلس الوطني لمكافحة العنف الجنساني، الذي أنشئ في آب/أغسطس ٢٠١٢، والمحاكم الخاصة للجرائم الجنسية المقرر أن تنشئها وزارة العدل، والتشريعات ذات الصلة المعمول بها بالفعل.

٢٥ - **السيد لويز** (كولومبيا): قال إنه ينبغي إدراج المنظور الجنساني في القرارات وبنود جدول الأعمال المتعلقة بالقضايا التي لم تكن خاصة بالمرأة وينبغي إعداد بيانات مصنفة. وأعرب عن القلق إزاء بطء التقدم المحرز نحو اشتراك المرأة على قدم المساواة في صنع القرارات السياسية وغيرها. ومن دواعي السرور، مع ذلك، أن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ترد في المرتبة الثانية في المؤشرات المتعلقة بعدد النساء اللائي يشغلن مناصب بالانتخاب وبالتعيين.

٢٦ - واستطرد قائلا إنه في كولومبيا، جرى تجاوز عتبة الـ ٣٠ في المائة للنساء اللائي يشغلن مناصب صنع القرار، وتشغل المرأة ما لا يقل عن ثلث المناصب الرفيعة المستوى في الحكومة والهيئة القضائية. وكان هناك نقص طفيف في تمثيل المرأة في الهيئة التشريعية، مع ذلك، وفي الفرع التنفيذي، كانت هناك نسبة مئوية صغيرة فقط من المحافظين ورؤساء البلديات من النساء. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، اعتمدت حكومته سياسة وطنية بشأن المساواة بين الجنسين، فضلا عن خطة متكاملة لتضمن للمرأة حياة خالية من العنف تناولت، بوجه خاص، العنف الجنساني أثناء الصراع المسلح وسعت

إلى تعزيز القدرات المؤسسية في القطاعات ذات الصلة. وجرى تنظيم عدد من مبادرات التدريب وبناء القدرات لمنع العنف ضد النساء والبنات في حالات الصراع وما بعد الصراع وتعزيز ثقافة المنع. وقد وقعت حكومته اتفاقا مع سلطات الإدارات لإدراج المشردات في خطط التنمية، مع التأكيد على ضمان وصول المرأة إلى العدالة وإلى شبكات المجتمع المحلي التي تحميها من العنف. وقد وضعت سياسات وبرامج مختلفة للصحة الجنسية والإنجابية لفائدة النساء والبنات. إلى جانب المبادرات في مجالات من قبيل التثقيف والائتمان، بدأت جهود حكومتها تؤتي ثمارها، ولكن ما زال هناك الكثير للقيام به لمقاومة القوالب الثقافية العميقة الجذور.

٢٧ - واختتم قائلا إن حكومته وضعت استراتيجية لاشتراك المرأة في عملية السلم الجارية مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا. وقد اشتركت المرأة بصورة نشطة في جميع مراحل العملية، مما يؤكد إدماج منظور جنساني.

٢٨ - **السيدة غرينيون** (كينيا): قالت إن هناك حاجة لضمان ترابط التعاون بين الوكالات في المقر وعلى الصعيد الميداني في تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين ومساعدة البلدان على تحقيق تلك الأهداف. وما زال التمييز ضد النساء والبنات يحد من اشتراك المرأة في مناصب صنع القرار والمناصب السياسية على الصعيد العالمي. وقد اتخذت كينيا، مع ذلك، تدابير تشريعية وغيرها لإنفاذ المبدأ الدستوري القاضي بألا يكون أكثر من ثلثي أعضاء الهيئات العامة المنتخبين أوالمعينين من نفس نوع الجنس. وبناء عليه، في الانتخابات العامة لعام ٢٠١٣، تقدم وفاز عدد غير مسبوق من النساء بمناصب بالانتخاب وترأس المرأة حاليا ست من الـ ١٨ وزارة في الحكومة. وبغية تحسين صحة الأم وتخفيض وفيات الأم والطفل، تقدم الخدمات الصحية السابقة واللاحقة للولادة مجانا في جميع مرافق الرعاية الصحية العامة وتسمح قوانين العمل بالحصول على إجازة والدية.

٢٩ - واستطردت قائلة إنه برغم توافق الآراء بشأن موضوع العنف ضد المرأة في الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، تدعو الحاجة إلى وضع خطة محددة الأهداف وتقديم دعم دولي للحد من جريمة العنف الجنساني المنتشرة، ولا سيما في البيت. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت كينيا عددا من السياسات والبرامج، شملت قضايا من قبيل الجرائم الجنسية، والاتجار بالبشر، وحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والاغتصاب والعنف الجنسي. كما كانت معالجة الأسباب الجذرية للعنف الجنسي والجنساني تحظى بالأولوية أيضا في خطط التنمية، وجرى إتخاذ تدابير لتحسين الوصول إلى العدالة، بما في ذلك بالتنازل عن رسوم المحاكم للنساء اللائي يرفعن الدعاوى.

٣٠ - واختتمت قائلة إنه لمعالجة الحالة الأليمة لفقراء الريف، التي تفاقمت نتيجة لتراجع المساعدة الإنمائية المقدمة للزراعة، تقوم حكومتها بتوزيع رأس مال أساسي للنساء لتمويل الأنشطة التجارية والاستثمار في فرص الأعمال التجارية. ويجري أيضا توفير التدريب على المهارات الإدارية، مما أدى إلى أن يصبح كثير من النساء أقل اعتمادا على فاعلي الخير الآخرين. واستفادت أيضا المرأة في المناطق الريفية من الإنجازات التكنولوجية، لا سيما في تحويل الأموال بالهاتف المحمول والأعمال المصرفية الالكترونية. ومع اقتراب الموعد النهائي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من الأهمية وضع استراتيجيات لمواصلة الاستثمار في تعليم النساء والبنات.

٣١ - **السيدة أدهيكاري** (نيبال): قالت إنه ينبغي ألا تكون المرأة مستفيدة سلبية من التنمية، بل ينبغي أن تكون عاملا نشطا للتغيير في جميع المجتمعات. ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية بدون معالجة المشاكل المحددة التي تواجهها المرأة. وتدعو الحاجة إلى بذل جهود جماعية للقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والبنات. وفضلا عن ذلك، فإن حقوق الإنسان والحريات الأساسية

لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، بصرف النظر عن وضعهم كمهاجرين، يجب تعزيزها وحمايتها بصورة فعالة. وهناك أيضا حاجة إلى احترام معايير العمل الدولية وحقوق المهاجرين في أماكن عملهم، في بلدان المنشأ وبلدان المهجر على حد سواء.

٣٢ - واستطردت قائلة إن دستور نيبال المؤقت لعام ٢٠٠٧ يضمن الحقوق الأساسية للنساء والبنات. وقد نفذت نيبال تشريعا محليا هاما لضمان المساواة بين الجنسين وحظر العنف والتمييز ضد المرأة، بما في ذلك الأفعال المتعلقة بالاتجار بالبشر والعنف المترلي. وتتمتع المرأة بحق ميراث الممتلكات وتستفيد من نظام حصص في التعليم والعمل. ويمثل زيادة اشتراك المرأة في صنع القرار، وحمايتها من العنف الجنسي والجنساني وإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم التي يدعى بارتكابها ضد النساء أولويات في خطط العمل الوطنية ذات الصلة. وقد انتهجت نيبال سياسة عدم التسامح في العنف ضد المرأة وأنشأت صندوقا وطنيا خاصا للضحايا. وبالاضافة إلى إنشاء مراكز تأهيل، ومجمعات لخدمات الأزمات، وخدمات طبية ونفسية واستشارية أخرى ومساعدة قضائية مجانية، اتخذت مبادرات لإنشاء محاكم المسار السريع للعنف المترلي. وهناك أيضا برامج محددة الأهداف للمرأة الريفية تركز على التمكين و الادماج الاقتصادي، والسياسي والاجتماعي.

٣٣ - واختتمت قائلة إنه من الناحية المؤسسية، فإن حقوق المرأة مكفولة ومحمية من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمرأة وهيئة قضائية مستقلة. والوزارات القطاعية مسؤولة عن تعميم القضايا الجنسانية في عملها والميزانية السنوية مراعية لنوع الجنس. كما يؤدي المجتمع المدني، والمنظمات المجتمعية ووسائط الاعلام دورا إيجابيا في منع العنف ومكافحة الاتجار بالنساء والبنات. ومع ذلك، بغية القضاء على العنف الجنساني، هناك حاجة إلى معالجة المواقف الأبوية، والممارسات الاجتماعية الثقافية التمييزية بين الأجيال، والاعتماد المالي للمرأة والموارد المتاحة المحدودة لتنفيذ خطط العمل. وتحتاج حكومتها إلى تعزيز التعاون والشراكة على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به.

٣٤ - **السيدة سلورزانو** (نيكاراغوا): قالت إن حكومتها تعتبر المرأة عامل تغيير وتنمية ومنذ عام ٢٠٠٧ وضعت سياسة جنسانية ترسخ المساواة بوصفها شرطا مسبقا استراتيجيا لإقامة ديمقراطية نيابية ومجتمع عادل ومتقدم النمو. ونفذت الحكومة إطار عمل تشريعي شامل تضمن، في جملة أمور، قانونا بشأن المساواة في الحقوق والفرص ويعترف بحقوق الإنسان الثابتة للرجال والنساء، وقانونا بشأن حصول المرأة الريفية على ملكية الأراضي وقوانين عمل مختلفة لسد الفجوة الجنسانية ومنع التمييز. وفضلا عن ذلك، نصت الإصلاحات الجديدة في القوانين الانتخابية على المساواة بين الجنسين في التمثيل على صعيد البلديات والصعيد الوطني على حد سواء. ويرد ترتيب نيكاراغوا بين أعلى البلدان في العالم من ناحية اشتراك المرأة في الفروع التنفيذية، والتشريعية والقضائية وعلى صعيد البلديات. وقد أنشأت حكومتها وزارة للمرأة لتعزيز المساواة بين الجنسين واستقلال المرأة.

٣٥ - واختتمت قائلة إنه في عام ٢٠١٢، سنت الجمعية الوطنية قانونا بشأن العنف ضد المرأة، يعدل القانون الجنائي. ونص القانون لأول مرة على تجريم العنف الجنساني وركز على المنع والمعاقبة والتأهيل. وتتضمن التدابير الأخرى المعتمدة في الآونة الأخيرة إنشاء مكاتب للمدعي العام الخاص لحماية حقوق المرأة والأشخاص ذوي التوجهات الجنسية المختلفة، ووضع برنامج لتمويل المساواة بين الجنسين، بمبادرة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيدعم تنفيذ السياسة الجنسانية الوطنية بالتعاون مع الوزارات ذات الصلة.

٣٦ - **السيدة داغر** (لبنان): قالت إن المساواة في الحقوق والالتزامات بين جميع المواطنين بدون تميز مضمونة في دستور بلدها، الذي يحظر العنف والتمييز ضد النساء والبنات ويعزز حقوقهن الأساسية ويحميها. وفي حين أنه يصعب أحيانا تحقيق توازن السمات الخاصة الثقافية والدينية مع الحقوق والالتزامات المتساوية للجميع، فإن هذه المهمة ليست مستحيلة؛ ومن الأهمية للمرأة أن تشارك في تنفيذ إطار العمل القانوني للتمتع الكامل بحقوقها. ولذلك تعمل حكومتها بصورة وثيقة مع المجتمع المدني ومع المنظمات الإقليمية والدولية لتعزيز حقوق النساء والبنات وضمان المساواة في الفرص واشتراكها الكامل في التنمية الوطنية.

٣٧ - واستطردت قائلة إنه كان من بين الإنجازات الهامة التي تحققت اعتماد قانون في تموز/يوليه ٢٠١٣ لحماية المرأة وجميع أفراد العائلة من العنف المترلي وإنشاء مراكز دعم للضحايا. وفضلا عن ذلك، جرت صياغة عقد عمل موحد لتنظيم حقوق والتزامات العمال المهاجرين وجرى الاضطلاع بمشروع مشترك مع الاتحاد الأوروبي لتشجيع اشتراك المرأة في النمو الاقتصادي في المناطق الريفية. ولكفالة الاشتراك السياسي للمرأة، مع ذلك، لا يعتبر حق الاقتراع كافيا - فهناك حاجة إلى الحصول على المعلومات، والتربية الوطنية وحماية الناخبين. والاحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام (A/68/184) مضللة لأنها لا تعكس مساهمة المرأة في قطاعات الاقتصاد الأخرى، مثل قطاع ريادة الأعمال الحرة، ولا الاختيار الثقافي لأن تكون ربة بيت.

٣٨ - وأعربت عن أمل وفد بلدها في أن تتناول اللجنة مسألة حقوق المرأة، بما فيها المرأة اللاجئة والمشردة، وحالات الطوارئ والصراع المسلح، لا سيما في ضوء الحالة الراهنة، حيث يمثل النساء والأطفال أكثر من ٧٠ في المائة من المليون لاجئ سوري استضافهم لبنان. وتدعو الحاجة أيضا إلى إدراج تعزيز حقوق المرأة في أهداف التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة إلا بتحقيق الحقوق المتساوية والثابتة لجميع الأشخاص.

٣٩ - **السيدة غونارزدوتير** (أيسلندا): قالت إن بلدها ما زال يساوره قلق بالغ بسبب ارتفاع عدد التحفظات على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودعت الدول التي أبدت تحفظات تتعارض مع مقاصد الاتفاقية إلى سحبها على الفور. ومن غير المقبول أن تمثل المرأة ثلثي السكان الأميين في العالم وما زالت تشكل أقلية كبيرة في الأدوار البرلمانية والحكومية وتستبعد بصورة كبيرة من عمليات السلام ونزع السلاح، بما في ذلك محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة. والاشتراك النشط للمرأة في جميع جوانب المجتمع يمكن أن يرتب آثارا تحويلية على قضايا متعددة، مثل تخفيف حدة الفقر، ومنع الأزمات وإنهاء العنف الجنساني.

٤٠ - واستطردت قائلة إن خطة العمل الوطنية لأيسلندا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، المعتمدة في وقت مبكر من عام ٢٠٠٨، خضعت للتنقيح في الآونة الأخيرة، مع الأخذ في الاعتبار الدروس المستفادة، وخبرات الدول الأعضاء الأخرى وتوصيات الأمين العام. ومع ذلك، ما زال هناك افتقار بصورة كبيرة في إحراز تقدم منهجي في أهداف ذلك القرار والقرارات اللاحقة، وهناك حاجة إلى القيام بأكثر من ذلك بكثير. ويجب إنهاء آفة العنف الجنساني والجنسي، وكذلك إفلات مرتكبي تلك الجرائم من العقاب. وتدعم أيسلندا تماما إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنسي أثناء الصراع؛ وقد اضطلعت بدور رائد في إدراج مادة في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن مخاطر الأسلحة التقليدية التي تستخدم لتسهيل العنف الجنساني.

٤١ - واختتمت قائلة إن تاريخ أيسلندا الطويل فيما يتعلق بالمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة يوضحه

برنامج الدراسات والتدريب فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، الذي كان في البداية مشروعا تعاونيا رائدا لوزارة الخارجية وجامعة أيسلندا في عام ٢٠٠٩، وأصبح رسميا جزءا من جامعة الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٣. ويمثل البرنامج عنصرا هاما في المساعدة الإنمائية الرسمية التي يقدمها بلدها بهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في البلدان النامية ومجتمعات ما بعد الصراع خلال التثقيف والتدريب. ويجب إدماج تلك القضايا بصورة أكثر فعالية في جميع عمليات الأمم المتحدة، وبخاصة العمليات التي ستبلغ أوجها في عام ٢٠١٥، ويجب عدم التسامح في الرجوع عن الالتزامات المتعهد بها. ولن يكون هناك تقدم حقيقي في معالجة التحديات الحالية، بما في ذلك تغير المناخ، والأمن الغذائي ووفيات الأمهات والأطفال، بدون اشتراك المرأة؛ ولذلك يرى وفد بلدها بشكل قاطع أن من الضروري وجود هدف قائم بذاته بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ولضمان تعميم المنظور الجنساني في إطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأكمله.

٤٢ - **السيد فاي** (السنغال): قال إن اشتراك المرأة في الحياة العامة يجب أن يبدأ بحقها في الاقتراع وأهليتها للترشح لشغل المناصب في انتخابات عادية وديمقراطية. ومع ذلك، يجب أن تكون المرأة مشاركة أيضا في رسم السياسات العامة وتطبيقها لكي تكون هناك مساواة حقيقية بين الجنسين وتمكين للمرأة بحق. وبرغم الاعتراف بما لدى المرأة من إمكانات غير مستغلة والجهود الكبيرة التي تبذل لتعزيز أطر العمل التشريعية والهيكلية في كثير من البلدان، ما زال المجتمع الدولي بعيدا عن تحقيق هدف المساواة بين الجنسين في مناصب القيادة.

٤٣ - واختتم قائلا إنه في عام ٢٠١٠، اعتمدت السنغال قانونا ينص على المساواة بين الجنسين بشكل كامل في جميع الهيئات المنتخبة على الصعد المحلية والإقليمية والوطنية. ونتيجة لذلك القانون التاريخي، عقب الانتخابات التشريعية عام ٢٠١٢، ارتفع تمثيل المرأة في البرلمان إلى أكثر من ٤٤ في المائة، أو أكثر من ضعف المتوسط العالمي. وتشغل المرأة حاليا مناصب قيادية في الحكومة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والشرطة.

٤٤ - **السيد راجا زيب شاه** (ماليزيا): قال إن حكومته أثبتت التزامها بتعميم المنظور الجنساني بإدراج تمكين المرأة الإضافي في الخطة الوطنية العاشرة للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وطبقا لبرنامجها للتحول الاقتصادي وضعت أهدافا لزيادة اشتراك المرأة في القوة العاملة. ووضعت برامج مدرة للدخل وأنشطة زراعية تجارية أخرى للريفيات ونساء الشعوب الأصلية، مما سيؤدي، في الأجل الطويل، إلى تحسين استدامة الأغذية ودخل الأسرة. وثمة برنامج ناجح آخر يهدف إلى مساعدة الماليزيين من الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، لا سيما النساء، لإدرار مزيد من الدخل وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

٤٥ - واختتم قائلا إن حكومته جعلت العنف ضد المرأة أولوية عليا في خطة عملها بشأن النهوض بالمرأة. ومن خلال التعديلات على تشريعها وسعت تعريف الإغتصاب ونصت على جزاءات أشد، وعالجت التحرش في مكان العمل ووسعت تعريف العنف المترلي ليشمل الإيذاء النفسي فضلا عن الجسدي. واستضافت مؤتمر المرأة نبع الحياة، للحصول على دعم رفيع المستوى والتزام بزيادة تخصيص الموارد لصحة الأم، في أيار/مايو ٢٠١٣، ومؤتمر القمة العالمي للمرأة، لتعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة على نطاق العالم، في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٤٦ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إن حكومته تدعم استخدام سياسات وبرامج مراعية لنوع الجنس، ومن خلال آلية تخطيط وميزنة مراعية لنوع الجنس، تركز على مجالات

التنمية ذات الأولوية. واعتمدت تشريعا بشأن القضاء على العنف المترلي، والمواطنة والقضاء على الاتجار بالبشر وكذلك خطط عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان، وبشأن منع العنف ضد الأطفال. وتقوم بتوفير سبل الحصول على الائتمان على نطاق أوسع لرائدات الأعمال الحرة من خلال خطط تمويل صغير مدعوم؛ وبالاضافة إلى ذلك، أتاح الاتصال بشبكة الإنترنت على نحو أفضل للمرأة العمل بصورة أكثر إنتاجية وأدى إلى تحسين وصولها إلى الأسواق. وتتلقى رائدات المشاريع الصغيرة تدريبا في الإدارة المالية والاستثمار، وتتلقى المرأة العاملة في القطاع الخاص أيضا تدريبا في القيادة والأعمال التجارية لتحسين آفاق ترقيتها.

٤٧ - واختتم قائلا إنه تجري مواءمة القوانين والسياسات الوطنية لتمكين المرأة من دخول الحياة السياسية والاشتراك كاملا في عملية صنع القرار. واستعدادا للانتخابات العامة التي ستجرى عام ٢٠١٤، اشتغلت حكومته بأنشطة الدعوة وبناء القدرات للمرأة.

٤٨ - **السيدة سابجا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت إن حكومتها أحرزت تقدما هاما نحو اشتراك المرأة والرجل في الحياة السياسية على قدم المساواة. ويضمن قانون الانتخابات الجديد المساواة بين الجنسين بين المرشحين، وتؤلف النساء، بمن فيهن كثير من نساء الشعوب الأصلية، ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية ونصف أعضاء الوزارة، وتتمتع بتمثيل جيد في غرفتي الجمعية التشريعية.

٤٩ - واختتمت قائلة إن دستور بوليفيا يضمن حصول المرأة على التعليم، والخدمات الصحية والاجتماعية، والموارد الطبيعية وملكية الأراضي. وطبقا للاصلاح الزراعي الذي اضطلعت به حكومتها، مُنحت قطع أرض لـ ٠٠٠ ١٧٠ شخص، نصفهم تقريبا من النساء، بمن فيهن كثير من نساء الشعوب الأصلية والريفيات، وحقوق المرأة المتزوجة في الملكية، بما في ذلك المرأة في علاقات القانون العام، مشمولة بالحماية. وفي آذار/مارس ٢٠١٣، وافقت حكومتها على قانون لمنع العنف ضد المرأة ومعاقبة المرتكبين. ووضعت حكومتها برنامج قسيمة الأم - الطفل الذي أحدث انخفاضا حادا في وفيات الأمهات والأطفال الرضع وفي سوء تغذية الأطفال. وخفضت معدل تسرب البنات من المدارس من خلال برنامج قسيمة خوانسيتو بنتو.

٥٠ - **الآنسة الأميري** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن بلدها فخور بما حققه من إنجازات في مجال النهوض بالمرأة وتمكينها. وقد نجحت الحكومة في القضاء على الفقر من خلال عدد من السياسات التي ساعدت على رفع دخول المواطنين بشكل عام والمرأة بشكل خاص. وكفلت الدولة مجانية التعليم حتى المستوى الجامعي لكافة المواطنين. والإمارات واحدة من أوائل الدول من حيث نسبة تعليم البنات ولديها أعلى نسبة للإناث الحاصلات على درجات علمية متقدمة. وتعمل الإمارات على دعم حق تعليم الفتيات في الدول ذات الدخل المنخفض من خلال مبادرة دبي العطاء. وتم اعتماد مفهوم الصحة الشمولي بحيث لا تقتصر على خدمات رعاية الأم بل لتشمل أيضا الخدمات لجميع النساء في كافة المراحل العمرية. وانخفضت نسبة وفيات حديثي الولادة إلى ٧،٥ لكل ألف وارتفع متوسط العمر المتوقع إلى ٧٨ سنة للإناث و ٧٥ سنة للذكور.

٥١ - واستطردت قائلة إنه في مجال التمكين الاقتصادي، فتحت حكومتها المجال أمام دخول المرأة سوق العمل في القطاعين العام والخاص، دون أي قيود حول الوظائف التي يمكن أن تتولاها. وتشكل المرأة الإماراتية ٤٣ في المائة من القوة العاملة وتشغل ٦٦ في المائة من الوظائف في القطاع الحكومي وتدير سيدات الأعمال مشاريع استثمارية تقارب قيمتها ٥ مليار دولار. وعلى الصعيد السياسي، تشغل المرأة عددا من مناصب القيادة وصنع القرار، بما في ذلك أربع

حقائب وزارية، وتشغل ١٨ في المائة من المقاعد في المجلس الوطني. وتشغل المرأة أيضا مناصب في السلك الدبلوماسي، وسلك القضاء، والقطاع التشريعي، وقطاع إنفاذ القانون، والقطاع العسكري وقطاع الأمن. ويقوم بلدها حاليا بوضع اللمسات النهائية لاستراتيجية وطنية بشأن النهوض بالمرأة للفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٧.

٥٢ - واختتمت قائلة إن حكومتها اتخذت تدابير قانونية، وأمنية ومتعلقة بالتعاون الدولي لمنع العنف ضد المرأة والطفل بكل صوره مع إيلاء اهتمام خاص بمكافحة الاتجار بالبشر. وفي إطار المبادرة التي قادتها المملكة المتحدة لمكافحة العنف الجنسي أثناء الصراع، ساهمت الإمارات العربية المتحدة أيضا بمبلغ مليون جنيه استرليني من أجل بناء القدرات لمكافحة العنف الجنسي في الصومال.

٥٣ - **الآنسة الدرهم** (قطر): قالت إن الحقوق السياسية، والاجتماعية والاقتصادية للمرأة مضمونة في دستور قطر وفي تشريعاتها. وقطر ملتزمة بتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بما يتناسب مع ما نصت عليه الشريعة الاسلامية والقيم الاجتماعية لقطر. وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة مرتبط بتكريس فعلي لحقوق وواجبات الأسرة التي هي الوحدة الطبيعية الأساسية للمجتمع. وقد بذلت حكومتها جهودا كبيرة لتحسين تعليم المرأة وتسهيل اشتراك المرأة في سوق العمل وعلى أعلى مستويات الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص. ونتيجة لذلك، تزداد نسبة تمثيل المرأة العاملة، وكذلك عددها في المناصب الوزارية. وسياسة حكومتها المتعلقة بالرؤية الوطنية عام ٢٠٣٠ تشير إلى تعزيز قدرات المرأة وتمكينها من المشاركة الاقتصادية والسياسية، وبخاصة تلك المتعلقة بصنع القرار. كما أنها تعمل على دمج قضايا المرأة في جميع الاستراتيجيات والخطط الوطنية، ولا سيما تلك المتعلقة بتوفير العمل اللائق وتعزيز الحماية الاجتماعية.

٥٤ - واستطردت قائلة إن ضمان التمتع الكامل للنساء والفتيات بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومشاركتهن الفعالة في المجتمع يعتبر أمرا حيويا لإنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع. وفي هذا الصدد، أيدت حكومتها إعلان الالتزام العالمي من أجل إنهاء العنف الجنسي في حالات النزاع، الذي تم إطلاقه في الآونة الأخيرة.

٥٥ - واختتمت قائلة إن المرأة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل ما زالت تعاني من الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي بحقها، ويحرمها من حقوقها الأساسية في التعليم، والرعاية الصحية، والأمن، وحرية التنقل. كما تعاني المرأة في سوريا من الإرهاب والفظائع التي يرتكبها النظام السوري، بما في ذلك الاعتداءات الجسدية والجنسية، والاعتقال التعسفي والاحتجاز. وتشكل هذه الأعمال جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية يجب محاسبة المسؤولين عن ارتكابها. ولتحسين حماية النساء والبنات من العنف الجنساني أثناء الصراع، يجب تطبيق القوانين اللازمة بدون تمييز أو انتقائية وبتعاون جميع الأطراف المتنازعة. وسيكون من الممكن التوصل إلى وجود عالم خال من كافة أشكال العنف ضد المرأة إذا ما تضافرت الجهود لنشر التوعية وتشجيع نظرة مناهضة للعنف ضد المرأة بين كافة فئات المجتمع، وتشديد الجزاءات لمرتكبي ذلك العنف.

٥٦ - **السيدة فليتشكو** (بيلاروس): قالت إن وفد بلدها يرحب بالاهتمام المتزايد بالقضايا الجنسانية في قرارات الأمم المتحدة لكنه يرى أنه يتعين على الأمم المتحدة أن تستغل بشكل أوفى قدراتها التقنية لتقديم المساعدة للدول لتعزيز المساواة بين الجنسين على أرض الواقع. ومن الأهمية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة أن تصبح أكثر انخراطا في عمل المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٥٧ - واستطردت قائلة إن الحقوق والحريات المتساوية للمرأة والرجل مضمونة بموجب قوانين بيلاروس. وقد حققت حكومتها الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية قبل موعده وتواصل تنفيذ خطة العمل الوطنية الرابعة لضمان تحقيق المساواة بين الجنسين في الفترة ٢٠١١-٢٠١٥ بغية النهوض بالوضع الاجتماعي - الاقتصادي للمرأة، وتطوير التثقيف الجنساني ومنع العنف المترلي. واستخدمت مؤشرات وأهدافا لضمان المساواة بين الجنسين في الإدارة وصنع القرار. وقد انخفض عدد العاطلات عن العمل بسبب التغيرات في قانون العمل المتعلق بالمرأة. وتعزز حكومتها عمل المرأة من خلال معارض الوظائف، والتدريب المهني، وتقديم القروض لأرباب الأعمال، وتقديم المساعدة لرائدات المشاريع التجارية. ويتمتع النساء والرجال بالمساواة في الحصول على التعليم؛ ونسبة ٥٥ في المائة من النساء العاملات حاصلة على مؤهلات تعليم ثانوي أو أعلى ويتزايد عدد النساء الحاصلات على تدريب علمي متقدم.

٥٨ - وأردفت قائلة إنه بالنظر إلى أن الأسرة هي المؤسسة الاجتماعية الأساسية لترسيخ الأدوار الجنسانية، تهدف سياسة حكومتها المتعلقة بالأسرة إلى مساعدة الأشخاص على الجمع بين التزاماتهم المهنية والعائلية. ويقدم الدعم إلى الأسر التي لديها أطفال صغار من خلال إعانات العمل، والاسكان والضرائب. وقانون العمل مصمم لحماية الدور الإنجابي للمرأة ويسمح لأي فرد من أفراد الأسرة بأخذ إجازة من العمل لرعاية الأطفال الصغار. ولأن العديد من النساء أكثر من الرجال استفدن بتلك التدابير، أنشئت مدارس للآباء لضمان تحملهم مسؤولياتهم العائلية.

٥٩ - واختتمت قائلة إنه في كل عام منذ عام ٢٠٠٦، قامت حكومتها بحملات توعية عامة كجزء من حملة الـ ١٦ يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني. وأنشأت غرف أزمات وخطوط هاتفية ساخنة لدعم ضحايا العنف والاتجار بالبشر. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣، سنت الجمعية الوطنية قانونا يعرف العنف المترلي ويضع تدابير وقائية، وفي آب/أغسطس ٢٠١٣ بدأ نفاذ تعديلات تشريعية تنص على أن التسبب في إحداث معاناة جسدية أو عقلية للأقارب المباشرين جريمة إدارية، حتى لو كانت العناصر الرسمية للجريمة غير موجودة. وما برحت شبكة منظمات غير حكومية تعمل منذ آب/أغسطس ٢٠١٢ لمنع العنف المترلي، ومساعدة الضحايا وتعزيز اعتماد التشريعات.

٦٠ - **السيدة شالادماناكول** (تايلند): تكلمت بوصفها مندوبة شابة، فقالت إن أصوات كثير من النساء والبنات ما زالت غير مسموعة وأهن معرضات للعنف، والفقر وقلة الفرص. وينبغي أن تتخذ الدول الأعضاء إجراءات ملموسة لمعالجة الأسباب الجذرية لتلك المشاكل. ويعوق الوصم الاجتماعي حصول البنات على التعليم، وهو أساسي لتمكينهن؛ وتتسم المشكلة بحدتها بوجه خاص فيما يتعلق بالبنات في المناطق الريفية. وقد حققت حكومتها الهدف ٣ من الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي في عام ٢٠١٥ بالقضاء على عدم المساواة في التعليم في مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة التعليم الثانوي الأدنى؛ وتهدف الآن إلى توفير الفرص المتساوية للحصول على التعليم الثانوي بحلول عام ٢٠١٥ وتعزيز التعليم النظامي وغير النظامي والبديل، على مدى الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٦.

٦١ - **السيدة سوفيواتاناتشاي** (تايلند): تكلمت بوصفها مندوبة شابة، فقالت إن حكومتها ملتزمة بتحسين عمل المرأة ودخلها. ووضع تصميم صندوق تمكين المرأة التايلندية لبناء قدرات المرأة وفرصها ولتعزيز مهاراتها القيادية بغية اشتراكها في المجتمع العالمي ومجتمع رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويهدف مكتب لجنة التعليم الأساسي إلى توفير ١٥ عاما من التعليم المجاني للبنات لتعزيز معرفتهن الأساسية، وحمايتها من الاستغلال وإعدادهن للاشتراك في شبكة رائدات الأعمال

التجارية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. والإدماج الاجتماعي للنساء والبنات المحرومات وإنشاء منتدى يتمكن فيه من التعبير عن شواغلهن أمران أساسيان. ويجب أن يستمر النهوض بالمرأة حتى يتم القضاء على عدم المساواة.

٦٢ - **السيد دهغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن حكومته بذلت قصارى جهدها لتعزيز الأسرة، وهي مسألة أساسية لكرامة المرأة وتمكينها، بغية ضمان استدامة الأسرة والمعتقدات الدينية وتحقيق مستويات معيشة أفضل في المستقبل. وينبغي أن تأخذ هيئة الأمم المتحدة للمرأة بنهج قائم على الأسرة، مع احترام القيم الإلهية والأخلاقية والسمات المميزة الثقافية والدينية الخاصة بكل بلد. وينبغي إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كهدف قائم بذاته وإدماجهما في جميع أهداف أي إطار عمل إنمائي بعد عام ٢٠١٥ من خلال الأرقام المستهدفة والمؤشرات.

٦٣ - واختتم قائلا إن نسبة الإيرانيات في كثير من المهن والمناصب التي تُشغل بالتعيين أو الإنتخاب من بين أعلى النسب في المنطقة. وقد أدت المرأة دورا حيويا في انتخابات عام ٢٠١٣. ولمنع العنف ضد المرأة، تجري في البرلمان مناقشة مشروع قانون بشأن أمن المرأة. وقد حدد المشروع جميع أشكال العنف ضد المرأة، وأنشأ لجنة وطنية لحماية المرأة من العنف، وحدد واجبات الهيئة التنفيذية والهيئة القضائية في معالجة ذلك العنف. وقد أوليت أولوية عليا لاحترام حقوق المرأة في مشروع قانون المواطنة. وعينت حكومته أول متحدثة على الإطلاق باسم وزارة الخارجية وثلاث سيدات نائبات للرئيس.

٦٤ - **السيد ميدان** (كرواتيا): قال إن حكومته تكافح التمييز بين الجنسين من خلال قانون المساواة بين الجنسين والسياسة الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠١٥. وعلى الصعيد الدولي. تلتزم الحكومة بتمكين المرأة، لا سيما في الدول في مرحلة ما بعد الصراع والمرحلة الانتقالية. وتركز سياستها الإنمائية على التعليم، والصحة والأعمال التجارية الصغيرة للمرأة. وانضمت إلى شراكة تحقيق المستقبل المتكافئ وتضطلع بتنفيذ خطة عمل وطنية لتعزيز اشتراك المرأة في الحياة السياسية.

٦٥ - واستطرد قائلا إن حكومته ترى أنه يلزم بذل جهود أكبر لزيادة الوعي بين الرجال والنساء بالمساواة بين الجنسين وعدم مقبولية تبرير العنف الجنساني بالتقاليد أو الثقافة. وتعليم النساء والبنات أساسي لتنمية المجتمعات واستقرارها، ولا سيما أثناء النزاع وبعده. ومن دواعي فخر كرواتيا إعلان أنها بلد بطل فيما يتعلق بمبادرة التعليم أولا العالمية التي أطلقها الأمين العام، وقد ركزت تعاونها الإنمائي على التعليم والتمكين الاقتصادي للنساء والبنات الأفغان. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٣ وقعت معاهدة تجارة الأسلحة، التي تضمنت نصا ملزما بشأن العنف الجنساني.

٦٦ - واختتم قائلا إن حقوق الإناث ضحايا العنف الجنسي أثناء الصراع تتطلب حماية خاصة. ولذلك ترحب حكومته بتعيين الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي أثناء النزاع. وستؤدي كرواتيا دورا بارزا في منع ذلك العنف من خلال عضويتها في مبادرة منع العنف الجنسي. وعلى أساس خبرة كرواتيا المأساوية في استخدام الاغتصاب كوسيلة إرهاب أثناء الصراع في الفترة ١٩٩١-١٩٩٥، تقوم حكومته بصياغة تشريع لمنح وضع "ضحية حرب مدنية" للناجيات من العنف الجنسي، ومساعدة هيئات إنفاذ القانون في مقاضاة المرتكبين، وتشجيع الضحايا للتقدم للحصول على العدالة. ويجب تنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة، والسلام والأمن. ومن دواعي فخر كرواتيا بوصفها رئيسة لجنة بناء السلام أنها نظمت، إلى جانب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الحدث

الوزاري المتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة من أجل بناء السلام الذي عقد أثناء الجزء الرفيع المستوى للدورة الحالية.

٦٧ - **السيد خان** (باكستان): قال إن دستور باكستان يضمن الاشتراك الكامل للمرأة في الحياة الوطنية. وقد اتخذت الحكومات المتعاقبة خطوات مختلفة للقضاء على التمييز ضد المرأة وتعزيز حقوقها. وتشترك المرأة في جميع مجالات الحياة، حتى في القوات المسلحة؛ وشهدت باكستان أول سيدة رئيسة للوزراء وأول سيدة رئيسة للجمعية الوطنية في العالم الإسلامي بأكمله.

٦٨ - وأردف قائلا إن قيام الإرهابيين بإطلاق النار على ملالا يوسفزاي في عام ٢٠١٢ أدى إلى حشد الدعم في باكستان وفي جميع أنحاء العالم من أجل حق البنات في التعليم. وتقوم استراتيجية حكومته فيما يتعلق بتمكين المرأة على مكافحة تأنيث الفقر، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وإنهاء العنف ضد المرأة ووضع تشريعات لحمايتها وتمكينها. وقد أنشئت في عام ٢٠٠٠ لجنة وطنية معنية بوضع المرأة ومُنحت الاستقلال المالي والإداري في عام ٢٠١٢. وعُين أمين مظالم لحماية المرأة من التحرش في مكان العمل. وسنت حكومته قوانين لحماية المرأة من جرائم الاعتداء بالحمض، والتمييز، والتحرش في أماكن العمل، والعنف المترلي، وعززت التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال المساعدة المالية المباشرة، وتقديم القروض الصغيرة، والتدريب المهني وإتاحة فرص العمل.

٦٩ - واختتم قائلا إنه مع أن اللجنة الوطنية للتنمية البشرية ساعدت في جعل مليونين آخرين من النساء الريفيات ملمات بالقراءة والكتابة بما يكفي عمليا، ما زالت نسبة أمية الإناث عند ٤٠ في المائة فقط في المناطق الريفية بالمقارنة بنسبة ٧٠ في المائة في المدن. وتحظى الجهود التي تبذلها حكومته لتعزيز محو أمية المرأة وتوفير فرص العمل بالدعم من هيئة قضائية مستقلة، ووسائط إعلام حرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة وقطاع خاص متنامي، مما يساعد في تدارك الانتهاكات وزيادة الوعي بحقوق المرأة. وفي هذا الصدد، يجب أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية لمشاريع المرأة.

البيانات المدلى بها في إطار ممارسة حق الرد

٧٠ - **السيد أوميموتو** (اليابان): ردا على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا، قال إن حكومته أعربت عن اعتذارها القلبية للضرر الذي أحدثته لكثير من الدول في الماضي، ولا سيما في آسيا. وقد تألمت الحكومة اليابانية والشعب الياباني بصورة بالغة بسبب معاناة ''نساء المتعة'' التي لا حد لها. وقد عالجت اليابان المطالبات، بما فيها مطالبات هؤلاء النساء، من خلال معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ومن خلال الصكوك الثنائية مع البلدان المعنية، ودفعت تعويضات بناء على ذلك. وقد أكد الاتفاق المتعلق بتسوية المشاكل المتصلة بالممتلكات والمطالبات والتعاون الاقتصادي بين اليابان وجمهورية كوريا أن المشاكل المتعلقة بالحقوق في الممتلكات والمطالبات بين الطرفين المتعاقدين ورعاياهما قد سويت بالكامل ونهائيا. وللمساعدة في تخفيف معاناة ''نساء المتعة'' سابقا، مع ذلك، أنشئ صندوق المرأة الآسيوية بتبرع بلغت ٤،٨ بليون ين من حكومته والجهات المانحة الخاصة. وقد دعمت حكومته أنشطة برنامج الصندوق للدعم الطبي والرفاه، وقدمت ٢ مليون ين لكل شخص للتكفير عما حدث، جُمعت عن طريق التبرعات الخاصة، ورسالة اعتذار لكل ''امرأة متعة'' سابقة من رئيس الوزراء، وشاركت في أنشطة المتابعة التي يضطلع بها الصندوق. وتشعر بالأسف لأن المشاعر المخلصة للشعب الياباني بشأن المسألة لم تُقابل بصورة إيجابية في جمهورية كوريا وستبذل قصارى جهدها لجعل هذه المشاعر مفهومة.

٧١ - **السيد سول** كيونغ - هون (جمهورية كوريا): قال إن حكومة اليابان ينبغي أن تتحمل مسؤوليتها القانونية وتتخذ تدابير مقبولة لضحايا الاسترقاق الجنسي العسكري الياباني في الحرب العالمية الثانية، على النحو الذي أوصت به آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. ويساور حكومته قلق بالغ لأن اليابان تواصل إنكار مسؤوليتها القانونية تجاه هؤلاء الضحايا، متجاهلة الألم والمعاناة الهائلين اللذين لحقا بهن ونداءات المجتمع الدولي المتكررة لمعالجة المسألة على نحو مخلص. وتشكل قضية ''نساء المتعة'' جريمة حرب بموجب القانون الإنساني الدولي، وقد تشكل، في ظروف محددة، جريمة ضد الإنسانية. ولم تعالج هذه القضية قط أثناء التفاوض على اتفاق عام ١٩٦٥ ولم تسو ضمن شروط ذلك الاتفاق. ولذلك ما زالت المسؤولية القانونية للحكومة اليابانية قائمة. وبالاضافة إلى ذلك، أكد تقرير عام ١٩٩٦ للمقرر الخاص المعني بالعنف ضد المرأة، وأسبابه ونتائجه (A/CN.4/1996/53/Add.1) وتقرير عام ١٩٩٨ للمقررة الخاصة المعنية بالاغتصاب المنهجي والاسترقاق الجنسي والممارسات الشبيهة بالرق خلال فترات النزاع المسلح (A/CN.4/Sub.2/1998/13) أنه لا معاهدة سان فرانسيسكو للسلام ولا أي معاهدات ثنائية أبرمت بعد ذلك معنية بانتهاكات حقوق الإنسان بوجه عام أو الاسترقاق الجنسي العسكري بوجه خاص. وقد أوصيا بأن تقبل حكومة اليابان مسؤوليتها القانونية وأن تدفع تعويضا للضحايا. وقدم كثير من هيئات معاهدة حقوق الإنسان توصيات أخرى بشأن قضية ما أطلق عليه ''نساء المتعة'': توصية لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٧ وتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٨. وكذلك اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في عام ٢٠٠٩، أعادت تأكيد أن قضية ''نساء المتعة'' ما زالت دون حل. ويدعو وفد بلده حكومة اليابان إلى الاعتراف بمسؤولتيها القانونية وإتخاذ تدابير مناسبة مقبولة للضحايا على النحو الذي أوصى به المجتمع الدولي. ويحث أيضا الحكومة اليابانية على العمل من أجل الحقيقة التاريخية للقضية على نحو شامل لإمكان تزويد أجيال المستقبل بدروس للمساعدة في منع تكرار حدوث أفعال مأساوية ولا إنسانية مماثلة تنتهك حقوق الإنسان الأساسية.

٧٢ - **السيد أوميموتو** (اليابان): قال إن موقف حكومته هو كما أعلن سابقا.

٧٣ - **السيد سول** كيونغ - هون (جمهورية كوريا): كرر أن القضية لم تعالج في اتفاق ١٩٦٥ وأن كثيرا من هيئات معاهدة حقوق الإنسان أعربت عن القلق في استنتاجاتها وتوصياتها إزاء إخفاق حكومة اليابان في تحمل مسؤوليتها عن نظام ''نساء المتعة''. ولم تجر مقاضاة المرتكبين قط وكان التعويض ممولا من جهات مانحة خاصة وليست الحكومة اليابانية. ولا يمكن حل المسألة إلا عندما تقبل اليابان مسؤوليتها القانونية عملا بتوصيات هيئات معاهدة حقوق الإنسان.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.